

## الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي

«مدخل إلى الدليل التركيبي»

(فخر الدين الرازي أنموذجا)

أمين بوشبوط

أستاذ مساعد-أ- كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1-

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المصطفى المبعوث رحمة وهدى للعالمين، وعلى صحابته والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يعدّ «الدليل اللغوي» Le signe Linguistique أحد المصطلحات الأساسية التي تقوم عليها الدراسات اللغوية الحديثة، لاسيما بعد نشر كتاب «دروس في اللسانيات العامة» Cours de Linguistique générale للساني السويسري « Ferdinand de Saussure » (ت 1913)، والذي اعتبر الدليل اللغوي بنية مركبة من دالّ signifiant ومدلول signifié، واعتبر الدالّ الأثر السمعي L'image acoustique الذي ينشأ في الأذن عندما تستقبل اللفظ، وأما المدلول فهو الصورة الذهنية concept المتعلقة به، ثم توالى البحوث في هذا الموضوع وقدّم الباحثان أوجدن وريتشاردز « Odgen et Richards » في كتابهما «معنى المعنى» 1923 The Meaning of Meaning تصوّرا آخر للدليل عندما اعتبراه بنية ثلاثية وأضافا ركنا ثالثا هو «المرجع» Le référent، وهو الشيء الذي يحيل إليه المدلول في الواقع، وقد وجد هذان التّصوّران منذ ظهورهما إلى حدّ اليوم رواجاً كبيراً، وإذا رجعنا إلى المؤلّفات التي عنيت بتعريف هذا المفهوم على اختلاف توجّهات العلماء في تحديده، فإننا نجدها دائما تمثّل له باللفظ المفرد (الوحدة

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

المعجمية) لا غير، غير أن محمد محمد يونس علي في كتابه «المعنى وظلال المعنى» يرى ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل أنواعا أخرى هي: الكلمة المركبة، شبه الجملة، الجملة، والنص، لكنه لم يبرهن على صحة هذا الطرح، ولم يقدم لنا دليلا واحدا يثبت صحة ما ذهب إليه، ومن هنا جاء بحثنا هذا كمحاولة لإعادة قراءة التراث حول هذا الموضوع بحثا عن أدلة أو إشارات تثبت صحة هذا التوجه، وينبغي الإشارة هنا أنه وإن كان مصطلح «الدليل اللغوي» من المصطلحات اللسانية الحديثة فإن مفهومه قديم تطرق إليه علماء العرب الأوائل في مجالات معرفية متعددة كالنحو، والبلاغة والنقد والفلسفة والمنطق، ونال حظا وافرا من الدراسة في علم أصول الفقه وذلك في إطار ما يسمى بدلالة الألفاظ، ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على ما أورده العلامة الفقيه المفسر الأصولي فخر الدين الرازي (ت 606هـ) من نصوص في هذا الموضوع، وبصفة خاصة في تفسيره الكبير «مفاتيح الغيب»، وكتبه: «المحصول في علم الأصول»، و«شرح المطالع» و«المعالم في أصول الفقه»، وبما أنه كان عالما موسوعيا جمع بين علوم وفنون شتى كالفلسفة والمنطق وعلوم اللغة والأدب، والرياضيات والهندسة والفيزياء والطب والفلك...، تميز بأسلوب علمي دقيق يقوم على الاستقراء والملاحظة والتجريب والتحقق والوصف والتحليل، ومن هذا المنطلق حاولنا إبراز قيمة النصوص التي عالجناها وصفا وتحليلا من خلال ترجمة بعضها إلى بيانات ومخططات وفق ما تقتضيه المناهج الحديثة في البحث، وهو الأمر الذي يسمح بمعينة مكوناتها وضبط العلاقات القائمة بينها بشكل دقيق، ومن ثم ربط هذه النصوص بعضها ببعض ومعالجة المسائل التي تبدو في الظاهر متعارضة ومتناقضة.

لقد قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: خصصنا المبحث الأول لدراسة مفهوم الدال والدليل في معاجم اللغة العربية واقترحنا مخططا جامعاً يوضح العلاقات الصرفية والمعنوية التي تربط بين عدد من مشتقات مادة (د ل ل)، وحاولنا في المبحث الثاني الكشف عن بنية الدليل اللغوي عند الرازي، وعرضنا في المبحث الثالث أقسامه، وأنهيينا البحث بخاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

## المبحث الأول مفهوم الدالّ والدليل في معاجم اللغة العربيّة

اشتقت كلمتا «دالّ» و«دليل» من المادة (د ل ل)، وقد ورد في معاجم اللغة أنّ كلمة «دالّ» اسم فاعل من دَلَّ يَدُلُّ، بمعنى أَرَشَدَ يَرشُدُ، بينما جاءت كلمة «دليل» على وزن فَعِيل وهي صيغة مبالغة من اسم الفاعل<sup>(1)</sup>، وبعبارة أخرى:

(دالّ)+(صيغة مبالغة "فَعِيل")=دليل

جاء في لسان العرب:

(ودلّه على الشّيء يدلّه دلاً ودلالةً فإندَلَّ: سدّده إليه، ودلّته فإندَلَّ؛ قال الشّاعرُ:

مَالِكٌ يَا أَحْمَقُ لَا تَنْدُلُ وَكَيْفَ يَنْدُلُ امْرُؤٌ عَثُولٌ<sup>(2)</sup>

قال أبو منصور: سمعت أعرابياً يقول لآخر: أما تَنْدُلُ على الطّريق؟

والدليل ما استدلّ به. والدليل: الدالّ<sup>(3)</sup>.

ويذكر أيضاً: (... والدليل والدليلي: الذي يدلّك؛... والجمع أدلّة وأدلاء، والإسم<sup>(4)</sup> الدلالة والدلالة بالكسر والفتح، والدلولة والدليلي، قال سيبويه: الدليلي

(1) يُنظر: الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكلّيات، ص 439.

(2) رَجُلٌ عَثُولٌ أَي عَيْبِيٌّ فَدَمٌ ثَقِيلٌ مُسْتَرَحٌّ، يُنظر: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:

لسان العرب، ج 11، مادة (ع ث ل).

(3) يسمّى الدليل كذلك «دلالة»، من باب تسمية الشّيء بمصدره، يُنظر: الكفوي: المرجع نفسه،

الموضع نفسه.

4- المقصود بالإسم هنا «المصدر»، أي: مصدر الفعل دَلَّ يَدُلُّ وهو: «دلالة» و«دلالة» و«دلولة»

بالفتح والكسر والضمّ.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وفي حديث عليّ عليه السلام، في صفة الصحابة، عليه السلام: «ويخرجون من عنده أدلة»؛ هو جمع «دليل» أي: بما علموا فيدلون عليه الناس، يعني يخرجون من عنده فقهاء...<sup>(1)</sup>.

### ويذكر صاحب المصباح

«دَلَّتْ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَأَدَلَّتْ بِالْأَلْفِ لُغَةً وَالْمَصْدَرُ دُلُولَةٌ وَالْإِسْمُ الدَّلَالَةُ بِكسر الدال وفتحها: وهو ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه واسم الفاعل دالٌّ ودليلٌ وهو المرشد والكاشف...»<sup>(2)</sup>

### وفي أساس البلاغة للزمخشري

(... ومن المجاز «الدالُّ على الخير كفاعله»، ودلَّة على الصراط المستقيم، ولي على هذا دلائل، وتناصرت أدلة العقل، وأدلة السمع، واستدلَّ به عليه...)<sup>(3)</sup>.

### وذكر صاحب تاج العروس

(والاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول، وقد يكون مُطَاوِعاً لِدَلَّةِ الطَّرِيقِ. والدلائل: جمع دليلة أو دلالة، وتجمع الدلالة على دلالَاتٍ، وأنشد أبو عبيد:  
\*إِنِّي أَمْرٌوُّ بِالطَّرِيقِ ذُو دَلَالَاتٍ\*<sup>(4)</sup>)

ومن خلال هذه النصوص يتبين لنا ما يلي:

1- إنَّ الدليل بمعنى الدال وهو المرشد، والكاشف، والهادي، والمسدد.

2- تشترك كلمتا «دال» و«دليل» في الدلالة على معنى واحد وهو الإرشاد، وتفترقان في كون الثانية أبلغ في الدلالة على هذا المعنى من الأولى لأنها وردت بصيغة

(1) ابن منظور: المرجع السابق، ج 11، مادة (دل ل).

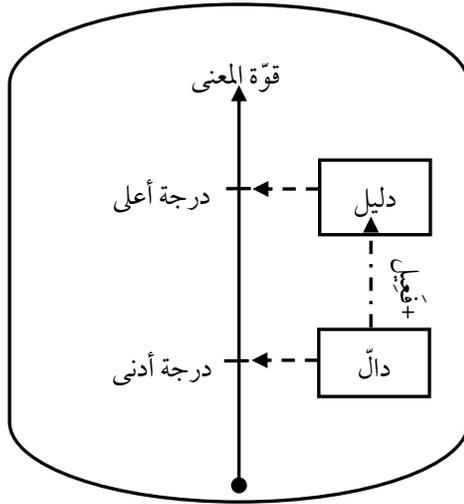
(2) الفيومي أحمد بن محمد بن عليّ: المصباح المنير، مادة (دل ل).

(3) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: أساس البلاغة، مادة (دل ل).

(4) الزبيدي محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ج 28، مادة (دل ل).

المبالغة «فَعِيل»<sup>(1)</sup>، أي إنّ: قوّة دلالة كلمة «دليل» على معنى الإرشاد أكبر من قوّة دلالة كلمة «دالّ»، وهذا يبيّن أنّ الكلمات لا تفترق فيما بينها من جهة مكوّنات اللفظ ومكوّنات المعنى فحسب، بل ومن جهة قوّة الدلالة أيضا.

يمكننا أن نستعرض هذا التّفاوت من خلال السّلم الآتي<sup>(2)</sup>:



الشّكل 01: يوضّح الفرق في قوّة الدلالة

بين كلمتي «دالّ» و«دليل»

(1) لذلك فضّل الجاحظ استعمال كلمة «دليل» بدلا من كلمة «دالّ» عندما تحدّث عن مفهوم البيان،

ينظر: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، ص 76.

(2) ينظر حول ظاهرة السّلم أو السّلميّة في اللّغة: النّاجح عزّ الدّين: العوامل الحجاجيّة في اللّغة

العربيّة، ص 121-129.



## المبحث الثاني بنية الدليل اللغوي عند الرازي

### أولاً- من الإسم والمسمى إلى الدال والمدلول

يعدّ الرازي أحد كبار الفلاسفة والأصوليين العرب الذين إهتموا بقضية الدال والمدلول أو علاقة اللفظ بالمعنى، إذ يولي علماء أصول الفقه أهمية كبيرة لهذا الموضوع، وذلك من جهة أنّ هدف البحث عندهم هو الوصول إلى استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، وهذه الأحكام مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بدلالات الألفاظ.

لقد فرّق الرازي بين مفهوم «الإسم» و«المسمى» و«التسمية» في معرض تفسيره لقوله تبارك وتعالى ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾<sup>(1)</sup> حيث يذكر: (معناه: إِنِّي سَمَّيْتُهَا بهذا اللفظ، أي: جعلت هذا اللفظ اسماً لها، وهذا يدلّ على أنّ الإسمَ والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة).<sup>(2)</sup>

ومن خلال هذا النصّ يتبيّن لنا ما يلي:

- 1- الإسم هو "مريم"
- 2- المسمى هو "الأنتى التي وضعتها امرأة عمران"
- 3- التسمية هي "عملية اطلاق الاسم على المسمى"

(1) سورة آل عمران، الآية 36.

(2) الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين: مفاتيح الغيب، ج 8، ص 29-30.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

إنَّ المسمّى عند الرّازي هو «المعنى» والإسم<sup>(1)</sup> هو «اللفظ» ودليل ذلك قوله: المعنى الذي يكون خفيًا عند الجمهور يمتنع كونه مُسمّى باللفظ المشهور...<sup>(2)</sup>، وبعبارة أخرى:

(المسمّى=المعنى) / (الإسم=اللفظ)

وإذا كان المسمّى عنده هو المعنى فإنّه يعرفه بقوله: (المعنى إسم «للصورة الذهنيّة» لا «للموجودات الخارجيّة» لأنّ المعنى عبارة عن الشّيء الذي عناه العاني وقصده القاصد، وذلك بالذّات هو الأمور الذهنيّة، وبالعرض الأشياء الخارجيّة، فإذا قيل: أنّ القائل أراد بهذا «اللفظ» هذا «المعنى»، فالمراد أنّه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الأمر المتصوّر)<sup>(3)</sup>.

ومن خلال هذا التّصوّر نستنتج ما يلي:

- 1- بما أنّ اللفظ يراد به المعنى فهو «دالّ» والمعنى «مدلول».
- 2- المسمّى هو المعنى، والمعنى هو الصورة الذهنيّة.
- 3- المعنى تمثّل للشّيء أو الأشياء الموجودة في الخارج داخل العقل (الذهن).<sup>(4)</sup>

---

(1) يذكر الرّازي: (أنّ الإسم إنّما سُمّي إسمًا لكونه علامة على مسّاه، والأفعال والحروف فهي أسماء

أيضًا)، يُنظر الرّازي: المحصول في علم الأصول، ج1، ص 185.

(2) الرّازي: مفاتيح الغيب، ج1، ص 32.

(3) المرجع السّابق، الموضع نفسه.

(4) وفي هذا يذكر الرّازي: (إنّ للإنسان قوّة عاقلة تنطبع فيها صورة الأشياء من طرق الحواسّ، أو

من طريق آخر، فلها وجود في الخارج [المرجع]، ووجود في العقل [الصورة الذهنيّة]... ينظر:

الرّازي: شرح المطالع، ج1، ص 99.

- 4- المعنى بنية مجردة واللفظ (الإسم) بنية محسوسة.
- 5- المعنى هو قصد المتكلم، واللفظ هو وسيلة تحقق هذا القصد.
- 6- إذا كانت وظيفة اللفظ هي التعريف بالمعنى الذي يدور في الذهن فإنه «مُعَرَّفٌ» والمعنى «مُعَرَّفٌ».
- 7- قد يطلق على الشيء الموجود في الخارج مصطلح المعنى على سبيل التعريض لا الحقيقة.<sup>(1)</sup>
- 8- ينتمي الرازي إلى أصحاب «النظرية التصورية» الذين يرون أن اللفظ يدل على الصورة الذهنية لا على الموجودات الخارجية، وهذا في مقابل أصحاب «النظرية الإشارية» الذين يرون العكس.<sup>(2)</sup>
- والملاحظ أيضا أن الرازي في جميع هذه النصوص لم يستعمل مصطلح الدالّ أو المدلول أو الدليل<sup>(3)</sup> ولكنه عبّر عن الدالّ بمصطلح: «الإسم» تارة وبمصطلح «اللفظ» تارة أخرى.
- وبعبارة أخرى:

---

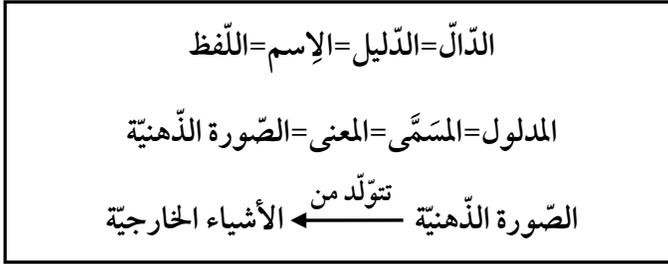
(1) «المعنى»: مصطلح دالّ على الصورة الذهنية، وبما أن الصورة الذهنية تتشكل في الذهن انطلاقا من إدراكه للأشياء الموجودة في الخارج، أطلق مصطلح «المعنى» عرضا (مجازا) على هذه الأشياء.

(2) ينظر حول هاتين النظريتين: عمر أحمد مختار: علم الدلالة، ص 54-58.

(3) الدليل اللغوي بنية مركبة من دالّ ومدلول اصطلاح لساني حديث، أمّا العلماء العرب القدماء فقد استعملوا مصطلح «دليل» دون تقييده بوصف «لغوي»، وإنما قيّدوه «بلفظي أو غير لفظي»، والدليل عندهم مرادف لمصطلح الدالّ الذي هو في مقابل المدلول. يُنظر كلّ من:

- الجرجاني الشّريف علي بن محمّد بن علي: التعريفات، ص 107.

- الكفوي: المرجع السابق، ص 439.



### ثانياً: مراتب وجود «الدَّالِّ» و«المَدْلُولِ» و«الشَّيْءِ» في الواقع

إنَّ اللَّفْظَ - كما ذُكِرَ في النَّصِّ السَّابِقِ - مرْتَبَطُ بِمَبَاشَرَةِ الصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ، وَمرْتَبَطُ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مَبَاشَرَةٍ (عَرَضاً) بِالأَشْيَاءِ الخَارِجِيَّةِ، وَفِي هَذَا الشَّأْنِ يَذْكَرُ الرَّازِي فِي كِتَابِهِ «المَحْصُولُ فِي عِلْمِ الأَصُولِ»: (البَحْثُ الثَّالِثُ: فِي أَنَّ الأَلْفَاظَ مَا وُضِعَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَوْجُودَاتِ الخَارِجِيَّةِ بَلْ وَضِعَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَعَانِي الذَّهْنِيَّةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ:

أَمَّا فِي الأَلْفَاظِ المَفْرُودَةِ: فَلَأَنَّا إِذَا رَأَيْنَا جِسْمًا مِنْ بَعِيدٍ وَظَنَّنَاهُ<sup>(1)</sup> صَخْرَةً سَمَّيْنَاهُ هَذَا الإِسْمَ، فَإِذَا دَنَوْنَا مِنْهُ وَعَرَفْنَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ لَكِنَّا ظَنَّنَاهُ طَيْرًا سَمَّيْنَاهُ بِهِ، فَإِذَا إِزْدَادَ القُرْبَ وَعَرَفْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ سَمَّيْنَاهُ بِهِ، فَإِخْتِلَافُ الأَسْمَاءِ عِنْدَ إِخْتِلَافِ الصُّورِ الذَّهْنِيَّةِ يُدُلُّ أَنَّ اللَّفْظَ لَا دَلَالَةَ لَهُ إِلاَّ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِي المَرْكَبَاتِ فَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «قَامَ زَيْدٌ» فَهَذَا كَلَامٌ لَا يَفِيدُ قِيَامَ زَيْدٍ وَإِنَّمَا يَفِيدُ أَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالقِيَامِ وَأَخْبَرْتَ عَنْهُ، ثُمَّ إِنْ عَرَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ الحَكْمَ مَبْرَأً عَنِ الخَطَأِ فَحِينَئِذٍ نَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الوجودِ الخَارِجِيِّ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ دَالًّا عَلَى الخَارِجِ فَلَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ<sup>(2)</sup>.

وَمِمَّا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا رَأَيْنَا جِسْمًا مِنْ بَعِيدٍ وَظَنَّنَاهُ صَخْرَةً سَمَّيْنَاهُ هَذَا الإِسْمَ... أَنَّهُ إِنْسَانٌ سَمَّيْنَاهُ بِهِ) أَنَّ الأَشْيَاءَ المَوْجُودَةَ فِي الخَارِجِ، وَصُورَهَا الذَّهْنِيَّةَ،

(1) ظَنَّنَاهُ بِمَعْنَى تَصَوُّرِنَاهُ أَي: اسْتَحْضَرَ العَقْلُ «صُورَتَهُ الذَّهْنِيَّةَ»

(2) الرَّازِي: المَحْصُولُ فِي عِلْمِ الأَصُولِ، ج 1، ص 200-201.

والألفاظ الدالة عليها مرتبة في الوجود بهذا الترتيب<sup>(1)</sup>، وقد سبق العلامة أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) الرّازي في هذه القضية، حيث يذكر: (فقول: الشّيء له في الوجود أربع مراتب:

الأولى: حقيقته في نفسه [الشّيء الموجود في الخارج]

الثانية: ثبوت مثال حقيقته في الذّهن وهو الذي يعبر عنه بالعلم [الصّورة الذهنيّة].

الثالثة: تأليف صوت بحرف تدلّ عليه وهو العبارة الدّالة على المثال الذي في النّفس [اللفظ].

الرّابعة: تأليف رُقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو «الكتابة»

فالكتابة تبع للفظ إذ تدلّ عليه، واللفظ تبع للعلم [الصّورة الذهنيّة] إذ يدلّ عليه، والعلم تبع للمعلوم [الشّيء الموجود في الخارج] يطابقه ويوافقه، وهذه الأمور الأربعة متطابقة متوازية، إلّا أنّ الأولين موجودان حقيقيّان لا يختلفان بالأعصر والأمم، والآخرين وهما «اللفظ» و«الكتابة» يختلفان بالأعصر والأمم لأنهما موضوعان بالإختيار<sup>(2)</sup> ولكنّ الأوضاع<sup>(3)</sup> وإن اختلفت صورها فهي متّفقة في أنّها قصد بها مطابقة الحقيقة<sup>(4)</sup>.

نقترح تلخيص هذا التّصوّر في البيان التّالي:

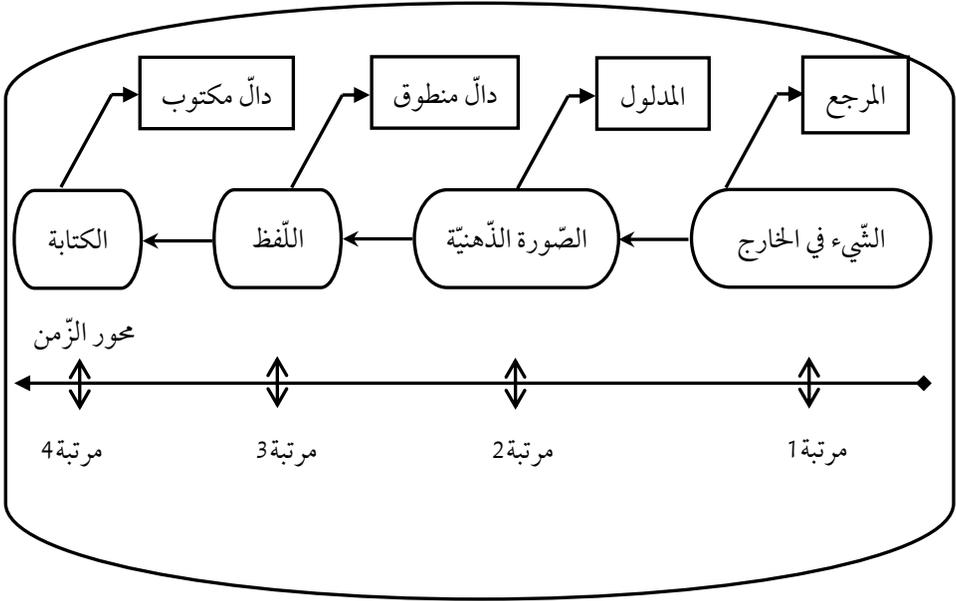
(1) ينظر أيضا: الرّازي: شرح المطالع، ج 1، ص 101-102.

(2) المقصود بالاختيار التّواضع والإتفاق بين أفراد جماعة المتكلّمين (الجماعة اللّسانيّة).

(3) المقصود بالأوضاع: الكلمات التي يتواضع عليها المتكلّمون، والمقصود بكون صورها مختلفة: أنّ كلّ كلمة تختلف عن الأخرى في معناها.

(4) الغزالي أبو حامد محمّد بن محمّد: المستصفى في علم الأصول، ج 1، ص 65-66.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —



الشكل 03: يوضح مراتب «الدالّ والمدلول والشيء» في الوجود

(تقريب تصوّر الغزالي وتصوّر الرازي)

## المبحث الثالث

### أقسام الدليل اللغوي إنطلاقاً من تصور الرازي

سبق أن ذكرنا في بداية هذا البحث أن مصطلح «الدليل اللغوي» مصطلح حديث أفرزته الدراسات اللغوية الحديثة، إلا أن مفهومه قديم عني به العلماء العرب القدامى في مجالات معرفية مختلفة وذلك في إطار قضية «علاقة اللفظ بالمعنى»<sup>(1)</sup> وكذا في مباحث «أقسام دلالة الألفاظ»، وأشرنا كذلك إلى وجود عدة توجهات في تعريفه؛ فمنهم من يرى أن الدليل بنية ثنائية مكونة من دال ومدلول فقط وهو الإتجاه الذي إختارناه في هذا البحث، ومنهم من جعله بنية ثلاثية ورأى ضرورة إدراج «المرجع» مع الدال والمدلول<sup>(2)</sup>، ومن جهة أخرى ينبغي ألا ننسى أن الدلالة هي العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، وبناء على هذه المقدمة نقول إنه من الناحية النظرية يمكن تقسيم «الدليل اللغوي» حسب أقسام كل مكون من مكوناته، فيمكن تقسيمه حسب أقسام اللفظ الدال، أو حسب أقسام أو أنواع المدلول، أو حسب أقسام الدلالة<sup>(3)</sup>، وإذا رجعنا إلى مؤلفات الرازي فإننا نجده قد تناول أقسام اللفظ الدال، وتناول أقسام

(1) ينظر: عازم محمّد: المصطلح النقدي في التراث العربي، ص 329-335.

(2) ينظر كذلك: المسدي عبد السلام: الأسلوبية والأسلوب، ص 117-118.

- Cours de Linguistique générale De Saussure (Ferdinand), p.85

-Dictionnaire de linguistique : Dubois (jean) et al, p430.

Nouveau :-Ducrot(Oswald) et Schaeffer (Jean-Marie) p 433.

dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p360-362.

(3) أطلق الجاحظ على «الدليل» مصطلح «البيان» وقسمه حسب أقسام الدلالة عنده إلى خمسة

أقسام هي: اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، ومن خلال هذا

التقسيم يتجلى لنا أن مصطلح «الدليل» عنده أعم من مصطلح «الدليل اللغوي» لأنه يتضمن

الدليل اللغوي (اللفظي) و«الدليل غير لغوي» الذي يحصل بغير لفظ، وينقسم عنده إلى الأقسام

المذكورة: الإشارة... إلخ، ينظر: الجاحظ: المرجع السابق، ص 76.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —  
الدلالة، ومن هنا يمكننا اعتماد هذين التقسيمين كمنطلقين لتحديد أقسام «الدليل اللغوي».

### أولاً- تقسيم الدليل حسب أقسام اللفظ الدالّ

يقسم الرازي اللفظ الدالّ حسب «اعتبار بساطة وتركيب اللفظ» إلى ثلاثة أقسام: «مفرد ومركب ومؤلف» وفي هذا الشأن يذكر: (اللفظ إما أن يكون مهملاً وهو معلوم، أو مستعملاً وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: ألا يدلّ شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتّة، وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا «فرس» و«جمل».

وثانيها: ألا يدلّ شيء من أجزائه على شيء أصلاً حين هو جزؤه، أمّا باعتبار آخر فإنّه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني، كقولنا «عبد الله» فإنّنا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل لأجزائه دلالة على شيء أصلاً، أمّا إذا جعلناه مضافاً ومضافاً إليه فإنّه يحصل لكلّ واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر، وهذا القسم نسّميه بالمركّب.

وثالثها: أن يحصل لكلّ واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الإعتبارات، وهو كقولنا: «العلم حادث، والسماء كرة، وزيد منطلق» وهذا نسّميه بالمؤلّف.<sup>(1)</sup>

يتبيّن لنا من خلال هذا النص ما يلي:

1- ينقسم اللفظ عند الرازي إلى قسمين: مستعمل (دالّ) ومهمّل (غير دالّ).

2- ينقسم (اللفظ الدالّ) بدوره إلى ثلاثة أنواع هي:

(1) الرازي: مفاتيح الغيب، ج 1، ص 28-29.

أ- دالّ مفرد (الكلمة المفردة)  
ب- دالّ مركّب (الكلمة المركّبة)  
ج- دالّ مؤلّف (الجملة)

### أ- الدالّ المفرد

هو الكلمة المفردة التي لا يدلّ جزؤها على جزء معناها، مثل «فرس» و«جمل»، فإنّ أجزاء «فرس» وهي: (الفاء و الراء و السين)، لا يدلّ واحد منها على ما يدلّ عليه «فرس» بجميع أجزائه.

### ب- الدالّ المركّب

وهو الكلمة المركّبة، وقد مثل لها الرازي باسم العلم المركّب تركيباً إضافياً كـ «عبد الله»<sup>(1)</sup>، فإنّ أجزاء هذا المركّب وهي: (عبد) و(الله)، يدلّ كلّ واحد منها على جزء المعنى الذي تدلّ عليه الكلمة بكاملها، ويمكن توسيع هذا النوع من الدوالّ ليشمل أيضاً اسم العلم المركّب تركيباً إسنادياً نحو: «تأبّط شرّاً»، و«شأب قرناًها»، واسم العلم المركّب تركيباً مزجياً نحو: «بعلبك»، و«سيبويه»...<sup>(2)</sup> لأنّ التعريف يصدق عليهما أيضاً.

وبعبارة أخرى:

الكلمة المركّبة = (لفظ مفرد) + (لفظ مفرد) + علاقة [إضافة أو مزج أو إسناد]

وبالتالي:

الدالّ المركّب = (دالّ لمفرد) + (دالّ مفرد) + علاقة [إضافة أو مزج أو إسناد]

(1) أطلق الرازي هنا على الكلمة المركّبة تركيباً إضافياً مصطلح التّركيب بينا أطلق عليها وعلى الجملة في المسألة الثالثة والعشرين مصطلح التّأليف، يُنظر: الرازي: مفاتيح الغيب، ج 1، ص 29.

(2) ينظر: الرّمحشري: المفصل في علم العربيّة، ص 9-10.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

### ج-الدالّ المؤلّف (الجملة)

ويقصد الرازي باللفظ المؤلّف «الجملة»، لأنّها تأليف بين كلمتين بواسطة علاقة إسناد، وقد مثل لها بالأمثلة التالية: «العالم حادث، والسّماء كرة، وزيد منطلق».

وبعبارة أخرى:

اللفظ المؤلّف = (الجملة) = كلمة (مفردة أو مركّبة) U كلمة (مفردة أو مركّبة) + علاقة إسناد<sup>(1)</sup>

وبالتالي:

الدالّ المؤلّف = دالّ (مفرد أو مركّب) U دالّ (مفرد أو مركّب) + علاقة إسناد.

وبما أنّه يمكننا تقسيم «الدليل اللغوي» تبعاً لأقسام «الدالّ» الذي يتضمّنه، فإنّنا نستنتج أنّ «الدليل اللغوي» ينقسم هو الآخر حسب هذا الاعتبار إلى الأقسام الثلاثة الآتية<sup>(2)</sup>:

- الدليل المفرد (عندما يكون اللفظ الدالّ كلمة مفردة)
- الدليل المركّب (عندما يكون اللفظ الدالّ كلمة مركّبة)
- الدليل المؤلّف (عندما يكون اللفظ الدالّ عبارة عن جملة)

(1) U: هو رمز علاقة الإتحاد، وقد اخترنا التعبير بها عن علاقة «التأليف».

(2) يمكن كذلك جمع القسم الثاني والثالث ضمن قسم عامّ مشترك نسميه «الدليل المركّب» ثمّ يقسّم هو الآخر إلى فرعين: الأوّل الكلمة المركّبة، والثاني الجملة، لأنّ كلّاً منها عبارة عن تركيب، ومن هنا تتجلّى المناسبة بين هذا المصطلح والعنوان الذي اخترناه لهذا المقال: «... مدخل إلى الدليل التركيبي».

## ثانياً- تقسيم الدليل حسب أقسام الدلالة

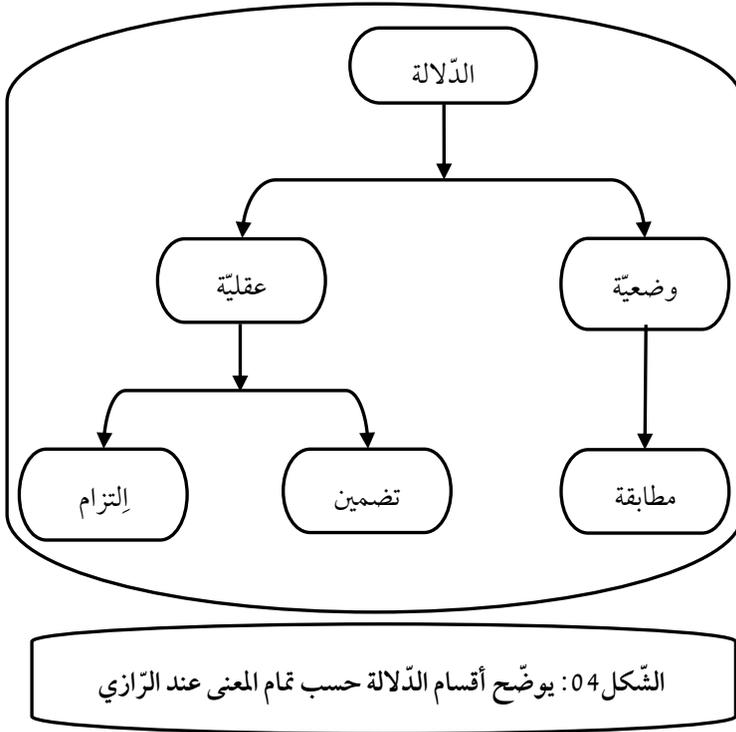
لقد عرضنا في ما سبق تقسيم الدليل اللغوي بناء على أقسام (اللفظ الدال)، وفيما يلي سنعرض نصوصاً عرض من خلالها الرازي تقسيمه (للفظ الدال) حسب أقسام الدلالة، وبناء على القاعدة التي مؤداهها: (إذا كان «أ» له علاقة بـ «ب» و«ب» له علاقة بـ «ج» فإن «أ» له علاقة بـ «ج»)، نقول إذا أنه يمكننا تقسيم الدليل اللغوي حسب أقسام الدلالة، وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي.

### 1- أقسام الدلالة عند الرازي

لا يختلف الرازي عن بقية الأصوليين فيما يتعلق بأقسام الدلالات، حيث يقسمها إلى إعتبرات عدة، منها: «تمام المعنى»، ومنها حسب «مفهومه»، ومنها حسب «تعدده»، فمن حيث تمام المعنى تنقسم دلالات الألفاظ إلى أقسام ثلاثة: المطابقة، والتضمن، والإلتزام، وهذه الدلالات الثلاث تنزل من كون الدلالة إما وضعية أو عقلية<sup>(1)</sup>، مثلما يوضحه البيان الآتي:<sup>(2)</sup>

(1) الرازي: المحصول في علم الأصول، ج1، ص219. ينظر أيضاً: الرازي: المعالم في أصول الفقه، ص35-36.

(2) عبيدي نوار: الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، ص136.



#### أ- دلالة المطابقة

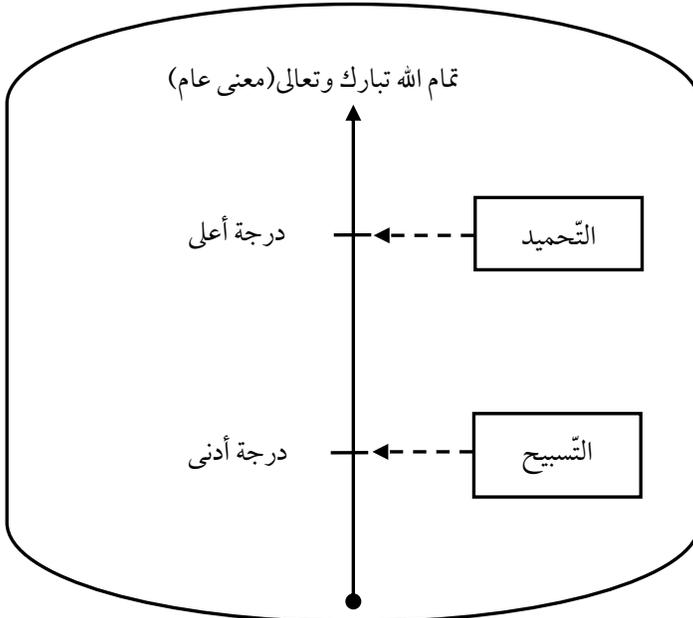
وهي دلالة اللفظ على كامل معناه، كلفظ الإنسان والشجرة.

#### ب- دلالة التضمن

وهي دلالة اللفظ على جزء المسمى (جزء معناه)<sup>(1)</sup>، كدلالة لفظ «البيت» على السقف وحده، أو على الجدار، إلا أن دلالة المطابقة أكثر في اللغة من التضمن لجواز أن يكون المدلول بسيطاً لا جزء له يتضمنه، ومثال ذلك دلالة التحميد على التسبيح؛ «فالتسبيح إشارة على كونه تعالى تام، والتحميد يدل على كونه فوق التام»<sup>(2)</sup>. يمكننا أن نوضح هذا التصور من خلال البيان الآتي:

(1) الرازي: المحصول في علم الأصول، ص 220.

(2) عبيدي نوار: المرجع السابق، ص 37.

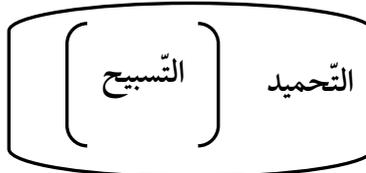


الشَّكْل 05: يوضِّح دلالة التَّضْمِين «تقريب تصوّر الرّازي»

ومن خلال هذا الشَّكل يتبيّن لنا مايلي:

- 1- التَّسْبِيح يدلّ على أنّ «الله تامّ».
  - 2- التَّحْمِيد يدلّ على أنّ «الله فوق التَّام».
- من 1- و 2- نستنتج أنّ معنى «التَّحْمِيد يتضمّن معنى «التَّسْبِيح».

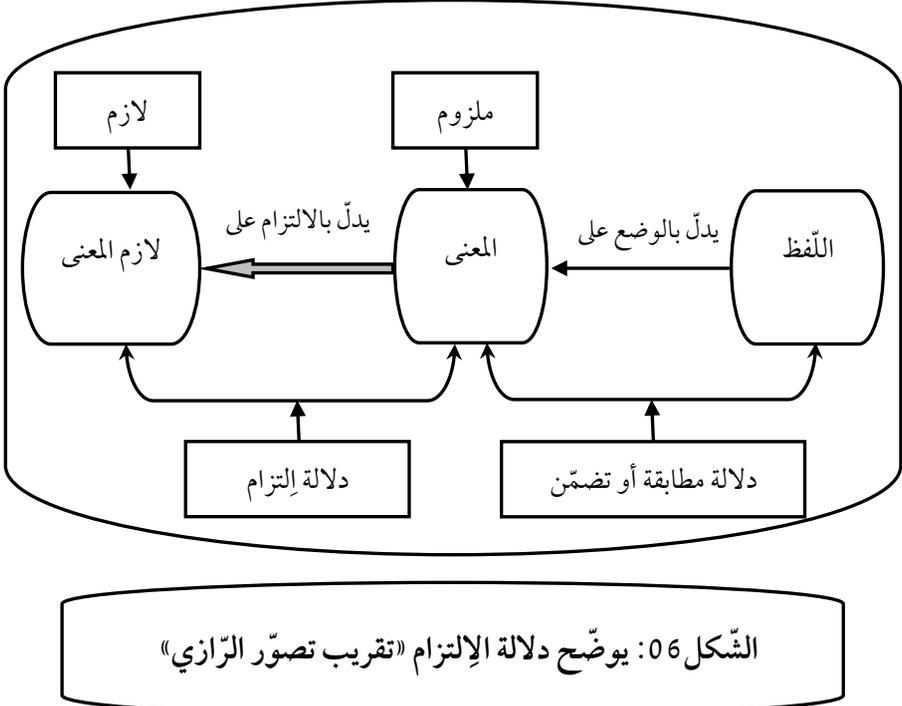
بعبارة أخرى:



### ج- دلالة الإلتزام

وهي (أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من الخارج، فعند فهم مدلول اللفظ ينتقل الذهن من مدلوله إلى لازمه الخارج، ومثاله دلالة لفظ «السقف» على الحائط، فالسقف يستلزم الحائط الذي يعتمد عليه).<sup>(1)</sup>

يمكننا أن نوضح هذا التصور من خلال البيان الآتي:



(1) عبيدي نوار، المرجع السابق، ص 38.

— ينظر كذلك: الغزالي أبو حامد، المرجع السابق، ص 92.

وتجدر الإشارة هنا أنّ أبا حامد الغزالي قد نصّ على أنّ دلالة الإلتزام غير قابلة للحصر خلافاً لدلالة المطابقة والتضمّن، وفي هذا يذكر:

(وإيّاك أن تستعمل - في نظر العقل - من الألفاظ ما يدلّ بطريق الإلتزام لكن إقتصر على ما يدلّ بطريق المطابقة والتضمّن لأنّ الدلالة بطريق الإلتزام لا تنحصر في حدّ، إذ السقف يَلزَمُ الحائط، والحائط الأُسُّ، والأُسُّ الأرض، وذلك لا ينحصر)<sup>(1)</sup>

## 2- أقسام الدالّ حسب الدلالة

بناء على التّقسيم السّابق للدلالة عند الرّازي وبناء على ما أورده في تفسيره «مفاتيح الغيب» حيث يذكر: (... إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعيّة، أمّا التّركيبات فعقليّة، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ثمّ يتوصّل بتلك التّركيبات العقليّة إلى العلم بتلك المركّبات، فظهر الفرق).<sup>(2)</sup>

نستنتج من هذا النصّ ما يلي:

1- حاول صاحب هذا النصّ أن يربط بين أقسام الدلالة وأقسام اللفظ الدالّ حيث إنّ: «اللفظ المفرد» دالّ بالوضع أمّا المركّب فهو دالّ بالعقل.

2- إنّ «اللفظ المفرد» - كما سبق - هو «الكلمة المفردة»، مثل: «فرس» و«جمل».

3- إنّ اللفظ المركّب نوعان:

أ- الكلمة المركّبة: مثل: «عبد الله»

ب- الجملة التي أُطلق عليها هنا مصطلح (التأليف): مثل: «العلم حادث، والسّماء كرة، وزيد منطلق».

(1) المرجع نفسه، ص 93.

(2) الرّازي: مفاتيح الغيب، ج 1، ص 31.

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرّازي أنموذجا) —

4- إنّ دلالة الكلمة المركّبة هي دلالة وضعيّة مثل الكلمة المفردة تماما، لأنّ الرّازي قسّم الكلمة إلى (مفردة ومركّبة) واعتبر أنّ دلالتها دلالة وضعيّة، وفي هذا يذكر:

(...كلّ منطوق به أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة وعلى هذا التقدير يدخل فيه المفرد والمركّب...) (1)

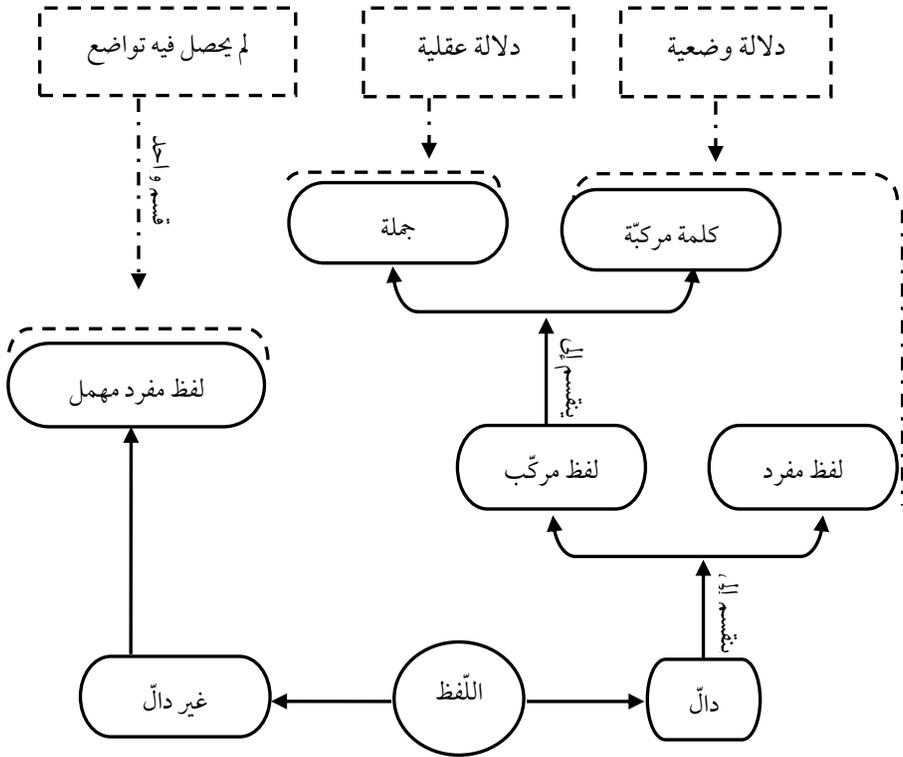
5- إنّ دلالة الجملة هي دلالة عقلية، لأنّ الجملة مركّبة من كلمات، ودلالاتها هي محصّلة التّأليف بين دلالات هذه الكلمات.

6- ممّا سبق نستنتج أنّ المقصود باللفظ المركّب في النصّ السابق هو الجملة وليس الكلمة المركّبة لأنّ هذه الأخيرة دالّة بالوضع بينما الجملة دالّة بالعقل.

وكخلاصة لما سبق نقترح البيان الآتي:

---

(1) المرجع نفسه، ص 30.



الشكل رقم 07: شكل بياني جامع يوضح أقسام اللفظ من خلال دمج اعتبارين معا هما اعتبارا «البساطة والتركيب» واعتبار «أقسام الدلالة»

يتبين لنا من خلال هذا الشكل ما يلي:

1- إن ما يهمننا في هذا الشكل هو شقّه الأيمن الذي يتضمّن علاقة اللفظ الدالّ بأقسامه الثلاثة مع الدلالة.

2- تتمثل هذه الأقسام في: اللفظ المفرد (الكلمة المفردة)، واللفظ المركب (الكلمة المركبة)، والجملة (اللفظ المؤلف).

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

3- إنَّ اللفظ الدالَّ ينقسم حسب أقسام الدلالة إلى قسمين: «لفظ دالٌّ بواسطة الدلالة الوضعية» ويتمثل في الكلمة المفردة أو المركبة و«لفظ دالٌّ بواسطة الدلالة العقلية» ويتمثل في الجملة (التأليف)، وإذا كنَّا قد علمنا أنَّ الكلمة المفردة عبارة عن «دليل مفرد»، والكلمة المركبة عبارة عن «دليل مركَّب»، والجملة عبارة عن «دليل مؤلَّف» فإنَّا سنستنتج تبعًا لهذا أنَّ هذه الأدلَّة الثلاثة تنقسم بدورها حسب أنواع الدلالة أيضًا إلى قسمين هما:

- دليل بواسطة الدلالة الوضعية وهو (الكلمة بنوعيتها)

- - دليل بواسطة الدلالة العقلية وهو (التأليف)

وبهذا العرض نكون قد أنهينا الكلام عن تقسيم الدليل اللغوي حسب أقسام الدلالة.

## خاتمة

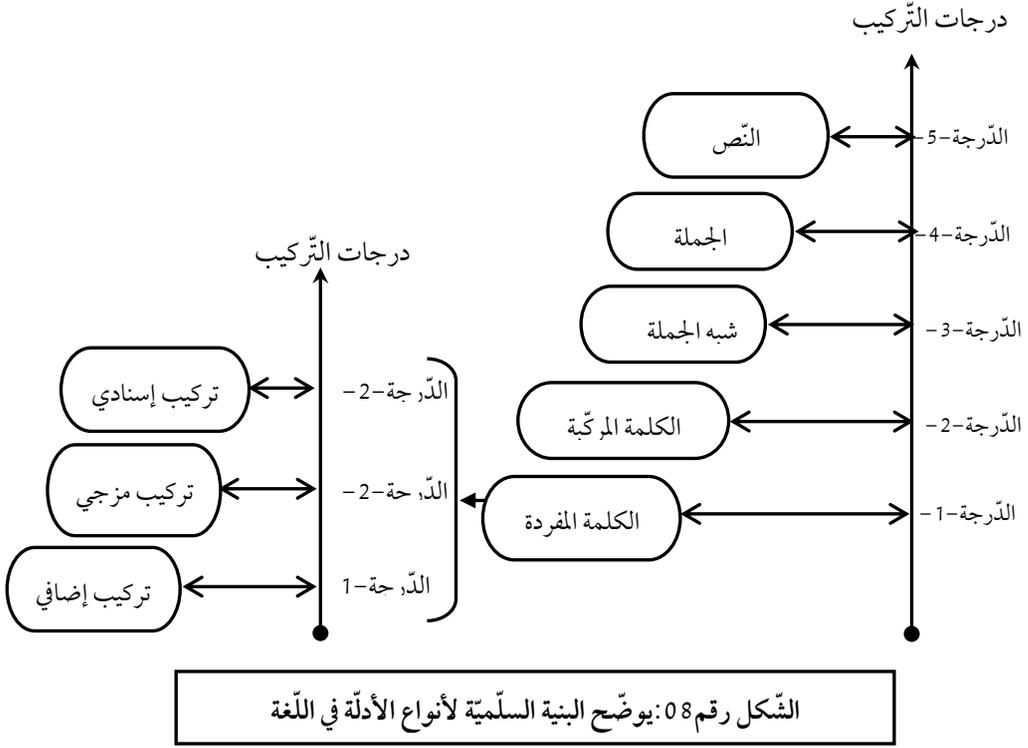
يمكن تلخيص أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

1- إذا كان الدليل اللغوي في الدراسات اللسانية الحديثة ينحصر في الوحدة المعجمية فقط (الكلمة المفردة) فإنّ الدليل في الدراسات اللسانية القديمة قد تضمّن عدّة أنواع هي: الكلمة المفردة، والكلمة المركّبة، والجملة.

2- يمكن إلحاق شبه الجملة بهذه الأنواع من الأدلّة لأنّ لفظ شبه الجملة عبارة دالّ له مدلول، فإذا قلنا مثلا: (في الدار) دون إتمام الكلام، فإنّ هذا اللفظ يدلّ السامع على معنى عام، أي إنّه يفهم أنّ هناك شيئا موجودا في الدار، وإن كان لا يعرف ما هو على وجه التّحديد، ومن هنا قلنا إنّ شبه الجملة عبارة عن دليل لغوي، كما يمكننا أيضا أن نلحق «النّص» بهذه الأنواع لا سيما إذا علمنا أنّ النّص بنية مؤلّفة من سلسلة من الجمل المترابطة، وإذا كانت الجملة الواحدة عبارة عن دليل، فالنّص بدوره عبارة عن سلسلة من الأدلّة بل هو أعلى مراتب هذه الأدلّة ومستوياتها.

3- تتشكّل هذه الأدلّة جميعا حسب بساطة أو تركيب بنيتها في صور بنية سلّميّة نعرضها كما يلي:

الدليل اللساني بنيته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —



4- يمكننا تقسيم هذه الأدلة الخمسة إلى قسمين:

-القسم الأول: الدليل البسيط ويتمثل في: «الكلمة المفردة».

-القسم الثاني: الدليل التركيبي (المركب) ويتمثل في: «الكلمة المركبة» بأنواعها الثلاث، والجملة، و«النص».

5- ينبغي الإشارة إلى أن وحدات لغوية مثل التاء المربوطة في كلمة «فاطمة» مثلا، أو التاء المفتوحة المقترنة بالفعل الماضي نحو: «شَرِبْتُ» تشكّل أبسط أنواع الدليل، إذا علمنا أن الأولى تدلّ على اسمية الكلمة التي تضمّنتها وتدلّ أيضا على تأنيثها، والثانية تدلّ على فعلية الكلمة التي تضمّنتها، وعلى مُضِيّ الحدث فيها، وعلى تأنيث الفاعل، فهذه سلسلة من المدلولات التي يثيرها أبسط أنواع الدوال في اللغة.

6- إنَّ اللُّغة كما عرّفها دي سوسير عبارة عن «نظام من الأدلّة المتواضع عليها عند جماعة لسانية معيّنة»، وبما أنّ الدليل عنده هو الكلمة (الوحدة المعجميّة)، فاللُّغة من هذا المنظور ما هي إلاّ نظام من الوحدات المعجميّة، أي شبكة من العلاقات الرّابطة بين هذه الوحدات، أمّا إذا فتحنا مفهوم الدليل اللّغوي - كما فعلنا في هذا البحث - واعتبرناه جنسا يتضمّن إضافة إلى الوحدة المعجميّة أنواعا أخرى، هي: (شبه الجملة، والجملة، والنّص)، فنحن أمام شبكة أوسع وأكثر تداخلا وتعقيدا لأنّها تتضمّن جميع هذه الأنواع.

7- إذا كان النّص عبارة عن سلسلة من الجمل المترابطة، والجملة بدورها عبارة سلسلة من الكلمات المترابطة، فالدليل النّصي عبارة عن بنية هرميّة كبرى، تتضمّن بداخلها بقيّة الأنواع الأخرى من الأدلّة.

8- إنَّ عمليّة التّواصل كما هو مشاهد بالفعل، لا تحصل بين الأفراد عن طريق كلمات أو جمل معزولة بل تحصل بواسطة النّص أو سلسلة من النّصوص، ومن هنا نستنتج أنّ اللُّغة تتمظهر بواسطة الدليل النّصي.

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (رواية حفص)

### المصادر والمراجع العربيّة

1- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1997.

2- الجرجاني الشّريف علي بن محمّد بن علي: التعريفات، تح: أبو العبّاس محمّد علي، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2009.

3- الرّازي فخر الدّين أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين:

- التّفسير الكبير «مفاتيح الغيب»، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ج8، 1981.

- المحصول في علم الأصول، تح طه جابر فيّاض العلواني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، ج1، 1992.

- شرح المطالع: تعليقات الشّريف الجرجاني وآخرون تح: أسامة السّاعدي، منشورات ذوي القربى، طهران، إيران، ط1، ج1، 1391هـ.

- المعالم في أصول الفقه، تح علي محمّد عوض وأحمد عبد الموجود، مؤسّسة مختار لنشر وتوزيع الكتب (دار عالم المعرفة)، القاهرة، مصر، 1994.

4- الرّبيدي محمّد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تح محمود محمّد الطنّاصي وآخرون، وزارة الإعلام في الكويت، دط، ج28، 1993.

5- الرّزخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر:

- أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1979.

6- المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط1، 2003 .

6- عبيدي نوار: الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، 2010.

7- عازم محمد: المصطلح النقدي في التراث العربي: دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

8- عمر أحمد مختار: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، 1998.

9- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى في علم الأصول، تح حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، المملكة العربية السعودية، دط، ج1، دت.

10- الفهري عبد القادر الفاسي، العمري نادية: معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

11- الفيومي أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير، تح: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

12- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

13- المسدي عبد السلام: الأسلوبية والأسلوب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط5، 2006.

14- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، ج11، دت.

15- الناجح عز الدين: العوامل الحجاجية في اللغة العربية، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، ط1، 2011.

الدليل اللساني بنبته ومستوياته في التراث العربي «مدخل إلى الدليل التركيبي» (فخر الدين الرازي أنموذجا) —

16- يونس علي محمد محمد: المعنى وظلال المعنى «أنظمة الدلالة في العربية»، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007.

### المراجع الأجنبية

**1-Dubois (Jean) et al:** *Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse, 2001*

**2- Ducrot (Oswald) et Schaeffer (Jean-Marie):** *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, Le Seuil, 1995.*

**3-De Saussure (Ferdinand):** *Cours de Linguistique générale, Béjaïa, Talantikit, 2002*

المواقع الإلكترونية:

معجم المعاني الجامع:

1- <http://www.almaany.com/ar/dict/ar>

موسوعة ويكيبيديا

2- <https://ar.wikipedia.org/>